الأمم المتحدة

A/65/868

الجمعية العامة

Distr.: General
21 June 2011
Arabic
Original: Spanish

**الدورة الخامسة والستون**

البند ٤٥ من جدول الأعمال

**مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)**

## رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه البيان الصحفي الذي أصدرته حكومة جمهورية الأرجنتين في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، بمناسبة ”يوم تأكيد حقوق الأرجنتين على جزر مالفيناس والقطاع القطبي الجنوبي“ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٥ من جدول الأعمال المتعلق بمسألة جزر مالفيناس.

(توقيع) دييغو **ليمرس**

الوزير

الممثل الدائم بالنيابة

القائم بالأعمال بالنيابة

240611 240611 11-38188 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

**مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة**

**بيان صحفي**

**يوم تأكيد السيادة الأرجنتينية على جزر مالفيناس**

بوينس آيرس في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

في ١٠ حزيران/يونيه، الذي يوافق يوم ''تأكيد حقوق الأرجنتين على جزر مالفيناس والقطاع القطبي الجنوبي''، تحتفل الأمة الأرجنتينية بذكرى إنشاء ''القيادة السياسية والعسكرية في جزر مالفيناس والجزر المتاخمة لكيب هورن بالمحيط الأطلسي'' عام ١٨٢٩، وذلك بمرسوم أصدره العميد مارتين رودريغيس، حاكم مقاطعة بوينس آيرس بالنيابة.

ولم تتخل جمهورية الأرجنتين في أي لحظة من اللحظات، منذ قيامها كدولة مستقلة، عن سيادتها على الأقاليم الجنوبية والمساحات البحرية التي ورثتها بصورة شرعية عن إسبانيا، ولم تسمح لأي قوة من القوى، سواء من داخل القارة أو من خارجها، بأن تمارس أعمال الولاية على تلك الأقاليم والمساحات.

وفي هذا الصدد، دأبت حكومة الأرجنتين على ممارسة ملكياتها وحقوقها المذكورة، ومضت قدما تدريجيا نحو سن القوانين وإنشاء البنى القانونية والإدارية التي رسخت ممارستها لسيادتها وأفضت إلى تشجيع تطوير الأنشطة التجارية، واستقرار السكان، وإنشاء مكتب إداري، حيث انتهى المطاف بإصدار مرسوم، في ذلك اليوم الذي نحتفل بذكراه، يقضي بإنشاء القيادة السياسية والعسكرية في جزر مالفيناس، التي عُين دون لويس فيرنت رئيسا لها.

وقد انقطعت الممارسة الجلية والسلمية للسيادة الأرجنتينية على جزر مالفيناس والأقاليم التابعة لها على إثر العمل الحربي الذي شنته القوات البريطانية في ٣ كانون الثاني/يناير ١٨٣٣، حيث قامت تلك القوات بطرد السلطات الأرجنتينية والسكان الأرجنتينيين الذين استُبدلوا فيما بعد برعايا بريطانيين.

واليوم تؤكد من جديد الأرجنتين، حكومة وشعبا، بجلاء وحزم حقها غير القابل للتصرف في تلك المسألة المؤكد بموجب البند المؤقت الأول من الدستور الوطني، والذي يخول لها إعلان تصميمها الدائب والراسخ على استعادة ممارسة السيادة التامة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، بالطرق السلمية القائمة على المفاوضات الدبلوماسية.

وتحظى مطالبة الأرجنتين المشروعة بدعم تام من بلدان منطقتنا، وهو دعم محل تقدير تام. ويضاف إلى ذلك العديد من بيانات التأييد الدائمة الصادرة عن منظمات ومحافل دولية شتى أبرزها منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، ومؤتمرات القمة الأيبيرية الأمريكية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ومجموعة ريو، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ومؤتمرات قمة بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية وبلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الأفريقية، وكذلك مؤتمرات قمة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تحرص جميعها على دعوة كلا الطرفين إلى استئناف المفاوضات سعيا إلى إنهاء النزاع حول السيادة بطريقة سلمية وعادلة.

ومرة أخرى تكرر اليوم حكومة جمهورية الأرجنتين رغبتها الراسخة في استئناف المفاوضات مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في أقرب وقت ممكن سعيا إلى إنهاء تلك الحالة الاستعمارية غير المقبولة. وللأسف تصطدم الرغبة الأرجنتينية في التفاوض بمقاومة بريطانية متصلبة لا تصغي إلى النداءات الصادرة عن المجتمع الدولي، ومن ثم تفضي ليس فحسب إلى إدامة الحالة الاستعمارية، ولكن أيضا إلى التمادي في ارتكاب عدد لا يحصى من الأفعال الانفرادية غير المشروعة، من خلال استغلال الموارد الطبيعية الأرجنتينية سواء المتجددة وغير المتجددة، ويترتب عليها في الوقت ذاته ترسيخ وجود عسكري يشكل إهانة للمنطقة بأسرها.